ردمد ورقي: 2571-9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الاول

نظام المحلفين الشعبيين في تشكيلة محكمة الجنايات بين التأييد والمعارضة

between support and ،The system of popular jury in the criminal court formation opposition

د/ بن جلول مصطفى ط د/ قديري الطيب

مخبر البحث الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط .

تاريخ إرسال المقال: 05 /03/ 2020 **تاريخ قبول المقال:** 14 /03/ 2020

الملخص:

يبين التشكيل المختلط لمحكمة الجنايات الطابع الشعبي لها ، فهي تضم إلى جانب القضاة الممارسين لمهنة القضاء ، هيئة المحلفين التي يتم اختيارها من عامة الشعب ، واللذين يشتركون مشاركة تامة في جلسات المحاكمة و المداولة والفصل في كل مسائل الواقع والقانون التي تثيرها القضية الجنائية ، باستثناء الدعوى المدنية بالتباعية المرفوعة أمام محكمة الجنايات .

وعلى أساس هذه المشاركة بين الأعضاء القانونيين وغيرهم من المحلفين في المحكمة المختصة بنظر الجنايات ، سواء أمام أول درجة أم أمام ثان درجة ، يثور التساؤل حول مدى فاعلية نظام المحلفين لناحية إحقاق العدالة أم أنه .

ومن هنا نحاول إبراز الجدل الفقهي بشأن هذه القضية بين مؤيد ومعارض لنصل إلى تقدير هذا النظام بعد المفاضلة بين الرأيين .

الكلمات المفتاحية : نظام المحلفين الشعبيين ، المحلفين المساعدين ، الطبيعة الشعبية لمحكمة الجنايات ، هيئة المحلفين .

Abstract: The mixed composition of the criminal court shows its popular nature. It includes،in addition to the judges practicing the judiciary profession ، the jury that is chosen from the general public، and who participate fully in the trial and deliberation sessions and the adjudication of all matters of reality and law raised by the criminal case، with the exception of the civil lawsuit Dependency brought before the criminal court .

On the basis of this participation between the legal members and other jurors in the court، concerned with the examination of crimes، whether before the first degree or before the second degree، the question arises about the effectiveness of the jury system in terms of achieving justice or is it harmful to it .

Hence، we try to highlight the jurisprudential debate on this issue between supporters and opponents، in order to reach an appreciation of this system after the comparison between the two views .

Key words : Public jury system
، associate jury، popular nature of the criminal court، jury.

المقدمة:

إثر التعديل الدستوري الأخير سنة 2016 أقر المشرّع الدستوري بوجوب تطبيق التقاضي على درجتين على كافة المسائل الجزائية ، مما يعني رفع الحظر القانوني على إستئناف مادة الجنايات .

فكما هو معلوم أنه وإلى عهد قريب كان التقاضي في مادة الجنايات على درجة واحدة فقط وهي محكمة الجنايات ، وكان ذلك بحجة وجود ضمانات بديلة للمتقاضين أمام محكمة الجنايات منها التحقيق الوجوبي على درجتين الذي يسبق المحاكمة ، وضرورة الإستعانة بمحامي للمتّهمين بإرتكاب الجنايات ، إضافة إلى المبرر الأهم والمتمثّل في التّشكيلة الخاصة لمحكمة الجنايات .

فمحكمة الجنايات تقوم على القضاء الجماعي المختلط بين القضاة القانونيين المحترفين والمتخصّصين في سلك القضاء ، إضافة إلى المحلفين الشعبيين الذين يتم اختيارهم من عامة الشعب .

وهذا ما جعل بعض فقهاء القانون يصنّفون محكمة الجنايات على أنها محكمة ذات طبيعة شعبية.

ويرتكز التشكيل المختلط لمحكمة الجنايات على المبدأ الدستوري المكرّس بالمادة 146 من دستور 1996[1] والتي تنصّ على أن يختص القضاة بإصدار الأحكام القضائية ، ويمكن أن يساعدهم في ذلك المساعدون الشعبيون حسب الشروط التي يحددها القانون .

وعليه فلما كان مبدأ إشراك أفراد من الشعب في إصدار أحكام محكمة الجنايات هو مبدأ دستوري تم تطبيقه وتجسيده في تكوين تشكيلة محكمة الجنايات .

لكن الإشكال زاد تعقيدا بعد إضافة درجة ثانية للتقاضي في مادة الجنايات والمسمّاة بمحكمة الجنايات الإستئنافية بموجب القانون العضوي رقم 17 / 06 [2]، وكذا القانون 17 / 07 المعدل والمتمم لقانون

[1] - الدستور 1996 ، آخر تعديل له بموجب القانون 16 / 01 المؤرخ في 06 مارس 2016 ، الجريدة الرسمية ، عدد 14 ، سنة 2016 .
[2] - القانون 06 / 17 ، المؤرخ في 27 مارس 2017، المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 04 / 11 ، الجريدة الرسمية ، عدد 20 ، سنة 2017 .

الإجراءات الجزائية [3] ، واللّذان جاءا تجسيدا للمبدأ الدستوري الذي نصّت عليه المادة 160 من التعديل الدستوري لسنة 2016 .

فرغم هذا التعديل الذي كان هدفه إصلاح محكمة الجنايات إلا أنه تم الإبقاء على التشكيلة الشعبية لمحكمة الجنايات ، لكن : ألا يجوز لنا أن نتساءل ونقول هل أن إشراك أشخاص عاديين في إصدار أحكام محاكم الجنايات في أخطر الجرائم وأشدها عقوبة هو عمل ذا جدوى في تحقيق محاكمة عادلة ؟ .

وينبع هذا الإشكال من كون أنّ نظام المحلّفين الشّعبيين الذي يأتي تطبيقا لنص الدستور بموجب قانون الإجراءات الجزائية الذي جعل تشكيلة محكمة الجنايات سواء الإبتدائية أو الإستئنافية تتكون من ثلاثة قضاة محترفين وأربعة محلفين ، وحيث أن الحكم المتعلق بالإدانة أو العقاب يصدر بالاقتراع السري وبأغلبية الأصوات بالإجابة على الأسئلة المطروحة على أعضاء المحكمة ، فإن هؤلاء المحلفين يستطيعون أن يشكلوا رأيا غالبا في اتجاه معاكس لرأي القضاة المتخصّصين ، مما يترتّب عليه آثار قد تكون سلبية وقد تكون إيجابية في الحكم الذي يصدر عن هاته المحكمة .

وعليه سنناقش في مداخلتنا هاته مزايا وعيوب نظام المحلّفين الشّعبيين حسب اتجاهين رئيسيين أحدهما يؤيد الإبقاء على هذا النظام مبرزا محاسنه ومزاياه ، والاتجاه الآخر يدعوا إلى التخلي على نظام المحلفين مؤسسا رأيه على سلبيات وعيوب هذا النظام.

لنصل في الختام إلى النتائج التي نسوقها في الخاتمة والتي تتضمن المفاضلة بين القضاء الشعبي القائم على نظام المحلفين والقضاء القائم على القضاة المحترفين .

يجب أن تتضمن على الأقل تحديد الموضوع وتعريفه وكذا الهدف من دراسته، بالإضافة إلى الإشكالية والمنهج المتبع. وفي نفس السياق، يجب ألا تزيد المقدمة عن الصفحة وأن تكتب بالخط 14 Simplified Arabic عادي.

يتم عرض الدراسة في إطار مباحث تقسم إلى مطالب تقسم بدورها إلى فروع ونقاط جزئية (أولا، ثانيا.....) وتكتب كالتالي:

[3] - القانون رقم 17 / 07 ، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية ، المؤرخ في 27 مارس 2017 ، الجريدة الرسمية ، عدد 20 ، سنة 2017 .

المبحث الأول: الإتجاه المؤيد إلى الإبقاء على نظام المحلفين في تشكيلة محكمة الجنايات

يلعب نظام المحلفين دورا هاما وفعالا في القضاء الجنائي على مستوى محكمة الجنايات بفرعيها الإبتدائي والإستئنافي ، وقد تم تكريس هذا النظام [4] أكثر بعد تعديل قانون الإجراءات الجزائية بالقانون رقم 17 / 07 بالرفع من عدد المحلفين إلى أربع محلفين في تشكيلة هيئة المحكمة ، بعد ما كان عددهم إثنان ، وقبل ذلك بقانون حماية الطفل بالأمر رقم 15 / 12 في تشكيلة أقسام الأحداث على مستوى المحاكم .[5]

وعليه يذهب المؤيدون بفكرة الإبقاء على نظام المحلفين وضمان سيرورته إلى كونه يحقق مجموعة من الإيجابيات والتي نعرضها في المطالب التالية :

المطلب الأول : تحقيق المشاركة الشعبية في السلطة القضائية .

إن نظام المحلفين الشعبيين الذي تتميز به محكمة الجنايات يحقق مبدأ الديمقراطية التشاركية ، أو بمعنى آخر يجسد المشاركة الشعبية في تسيير أحواله عن طريق ممثليه في جميع الهيئات والسلطات سواء التنفيذية أو التشريعية أو القضائية ، ومن خلالهم تكون إرادة المجتمع في النهاية هي الحاكمة ، وهذا ما يحققه نظام المحلفين الذي يساهم فيه أفراد من عامة الشعب في إصدار الأحكام [6]

إنّ إقحام المحلّفين الشعبيين في تشكيلة جهات قضائية مهمّتها النّظر في أخطر الجرائم ، وهو تعبير عن رغبة في إضفاء قدر من الديمقراطية على هذه الهيئات عند البتّ في المسائل الجنائية التي هي على قدر كبير من الأهمية .

وبعبارة أخرى فإن إشراك المحلّفين في محكمة الجنايات عنوان لديمقراطية القضاء ، وذلك باعتبارها رابطا بين الشعب والعدالة [7] ، كما أنّ ذلك ينمّي لدى المحلّفين شعورا بالتّضامن الوطني مع غيرهم من أقرانهم في المجتمع ككل ، وذلك تأسيسا على ما لتلك الوظيفة من دور مباشر في اتّخاذ إجراءات قد تمسّهم شخصيا في مراحل لاحقة [8].

---

[4] - عبد الله اوهايبية ، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، ج 02 ، دار هومة ، الجزائر ، 2018 ، ص 96 .
[5] - أنظر المواد 59 ، 80 ، 92 من الأمر رقم 15 / 12 ، المتضمن حماية الطفل ، المؤرخ في 15 07 / 2015 ، الجريدة الرسمية ، عدد 39، سنة 2015 .
[6] - زليخة التيجاني ، نظام الإجراءات أمام محكمة الجنايات – دراسة مقارنة - ، دار هومة ، الجزائر ، 2015 ، ص 146 .
[7] - بن أحمد محمد، التقاضي على درجتين في الجنايات بين الواقع والقانون ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2017 ، ص 169 .
[8] - أسامة حسنين عبيد ، محكمة الجنايات المستأنفة ، طبعة أولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2009 ص 67 .

إذا يرجع أنصار الدفاع عن هيئة المحلفين أساس وجودها إلى أنها تجسّد السيادة الشعبية وأنها تتصل بشرعية العدالة إلى أفضل وضع لها وينظر البعض إلى طريقة إختيار المحلفين عن طريق الإقتراع إلى أنها أفضل من ذلك الذي يتم بالانتخاب ، لأنه يستبعد التأثير الضار للأطراف .[9]

المطلب الثاني: التواصل الإجتماعي والإطلاع على الواقع.

فضلا عن أنّ أفراد الشعب الذين يتم إختيارهم لتشكيل هيئة المحلفين الشعبيين ضمن محكمة الجنايات يتمتعون بقدر من الحرية والاستقلالية عن السلطة التي لا تستطيع الضغط عليهم باعتبارهم غير موظفين دائمين ، إذ لا يخضعون لإدارة هاته السلطة كما هو الحال بالنسبة للقضاة المحترفين الذين بحكم وظيفتهم يخضعون إداريا للسلطة من حيث التّعيين و الترقية والأجور ، وحتى العزل والتوقيف ، وبذلك فإن نظام المحلفين الشّعبيين يجسد بالفعل مبدأ إستقلالية القضاء .[10]

وإذا كانت هيئة المحلفين تتمتع باستقلاليتها عن السلطة فإنّها من جهة أخرى تتميّز بقربها من الشعب بسبب إتصالها بالرأي العام ، مما يضفي على أفراد هاته الهيئة الإحساس والشعور بالواقع الذي يدور حولهم داخل المجتمع .

فوجود المحلف ضمن هيئة المحكمة يعبر بطريقة أو بأخرى عن واقع اجتماعي نتيجة لاطلاعه على الأحداث والوقائع التي تدور حوله ، وهذا في حد ذاته يعتبر إحدى الضمانات المطمئنة والهامة بالنسبة للمتهم ، لأنه يجد داخل المحكمة من هو أدرى بظروفه ومحيطه ، ونظرته الموضوعية الكبيرة ، خلافا للقاضي الذي لا يتمتع بهاته المميزات لكونه يخضع لواجب التّحفظ وعدم النزول إلى أعماق الواقع مما يفقده معرفة ما يقبله المجتمع وما يستنكره ، فضلا عن أن المحلّف تستثيره إجراءات المحاكمة ويحاول الإلمام بها ، من ما يجعله أكثر اهتماما بها وبمعرفة تفاصيلها ، لأن المحلّفين يجدون في هذه الوظيفة تجربة جديدة يخوضونها بكل جدّية محطمين بذلك حاجز الروتين الذي يعيشه القاضي بسبب ممارسته الدائمة لوظيفة القضاء .[11]

[9] - محمد علي سويلم ، الإصلاح القضائي - إستئناف أحكام الجنايات - ، دار المطبوعات الجامعية ، مصر ، 2014 ، ص 225 .
[10] - زليخة التيجاني ، المرجع السابق ، ص 146 .
[11] - زليخة التيجاني ، المرجع السابق ، ص 122 .

المطلب الثالث : وجود المحلفين يرفع من معنويات المتقاضين وخاصةً الأطفال الجانحين.

مع ملاحظة [12] أن قانون حماية الطفل رقم 15 / 12 سبق التعديل الدستوري سنة 2016 وتعديل قانون الإجراءات الجزائية سنة 2017 في تكريس التقاضي على درجتين في المسائل الجنائية بالنسبة لمحاكمة الأحداث وذلك في المادة 90 منه .[13]

ومعلوم أن محاكم الأطفال على مستوى الدرجة الاولى تضم أيضا في تشكيلتها محلفين مساعدين وهو أمر استحسنه الفقه نظرا لأن هؤلاء المحلفين يتم إختيارهم من بين الأشخاص الذين يتجاوز عمرهم ثلاثين عاما والمتمتعين بالجنسية الجزائرية والمعروفين باهتمامهم وتخصصهم في شؤون الأطفال ، مما يعني أن لهم دراية بأحوال الأطفال الإجتماعية والنفسية للأطفال مما يعطي لهاته الفئة من الأطفال الجانحين راحة وطمأنينة أمام المحكمة عند رؤيتهم للمحلفين الشعبيين يجلسون جنبا إلى جنب مع قاضي الأحداث .

وقد أكدت المحكمة العليا في إحدى قراراتها الصادرة عن الغرفة الجنائية على ما يلي : " متى كان من المقرر قانونا أن تشكيل محكمة الأحداث يخضع لمشاركة مساعدين مع القاضي الذي يترأس الجلسة لكي يكون إنعقاد هذه المحكمة صحيحا وقانونيا ، كما أن إستئناف أحكامها تختص بالنظر فيه غرفة الأحداث بالمجلس ، فإن القضاء بخلاف هذا المبدأ المتمثل في تشكيل محكمة وغرفة الأحداث يعد خرقا لإجراءات جوهرية في القانون تتعلق في النظام العام ... " [14]

[12] - عبد الله اوهايبية ، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، ج02 ، دار هومة ، الجزائر ، 2018 ، ص 89 .
[13] - انظر المادة 90 ، القانون 15 / 12 المتعلق بحماية الطفل ، المؤرخ في 15 / 07 / 2015 ، الجريدة الرسمية ، عدد 39 ، سنة 2015
[14] - قرار مؤرخ في 23 / 10 / 1984 ، عن المحكمة العليا فصلا في الطعن رقم 33695 ، المجلة القضائية ، العدد 03 سنة 1989 ، ص 232 .

المبحث الثاني: الإتجاه الرافض لنظام المحلفين الشعبيين في تشكيلة محكمة الجنايات .

لم يسلم نظام المحلفين من الانتقاد ، حيث يؤكد بعض الفقه الجنائي ولا سيما في الجزائر أن هذا النظام قد تجاوزه الزمن وقد طغت سلبياته على إيجابياته .

ذلك أن الجزائر هي الدولة العربية الوحيدة التي مازالت متمسكة بنظام المحلفين في محكمة الجنايات [15] ، تجسيدا لنص دستوري جاءت به المادة 146 من دستور 1996 المشار إليها سابقا .

وعليه نبرز مساوئ وسلبيات هذا النظام الذي يعتمد عليها هذا الإتجاه في دعوته إلى التخلي عن هذا النظام ، وذلك في المطالب التالية :

المطلب الأول: الإتجاه الرافض لنظام المحلفين الشعبيين في تشكيلة محكمة الجنايات .

لم يسلم نظام المحلفين من الانتقاد ، حيث يؤكد بعض الفقه الجنائي ولا سيما في الجزائر أن هذا النظام قد تجاوزه الزمن وقد طغت سلبياته على إيجابياته .

ذلك أن الجزائر هي الدولة العربية الوحيدة التي مازالت متمسكة بنظام المحلفين في محكمة الجنايات [16] ، تجسيدا لنص دستوري جاءت به المادة 146 من دستور 1996 المشار إليها سابقا .

وعليه نبرز مساوئ وسلبيات هذا النظام الذي يعتمد عليها هذا الإتجاه في دعوته إلى التخلي عن هذا النظام ، وذلك في المطالب التالية :

المطلب الثاني: عدم تمتع المحلفين بالثقافة القانونية .

يعتقد البعض أن الأخذ بنظام المحلفين في إصدار الأحكام الجنائية يضر بالعدالة على أساس أن أغلب المحلفين جاهلين بالقانون ، وذلك لعدم وجود معايير جدّية وقانونية في إختيار هؤلاء المحلفين بالنظر إلى كفاءاتهم ومستوى ثقافتهم وعدم إشتراط مؤهلات قانونية واجتماعية تجعلهم يفقهون ما يدور حولهم في قاعة المحكمة ، بالإضافة إلى أنهم لا يتمتعون بالقدرة الكافية التي تساعدهم على تحليل النصوص القانونية واستيعاب الوقائع الجرمية . [17]

فأعضاء هيئة المحلفين يتم إختيارهم من عامة الشعب ، وليس هناك أي إرتباط أو صلة بين تكوينهم العلمي ومستواهم الثقافي وبين القانون العقابي ، ولذلك تثور صعوبة مشاركتهم في أمور قانونية معقدة ، خاصة ما يتعلق منها بأخطر الجرائم وأشدّها مساسا بحقوق الفرد والمجتمع .[18]

[15] - بن أحمد محمد ، المرجع السابق ، 165 .
[16] - بن أحمد محمد ، المرجع السابق ، 165 .
[17] - سعد عبد العزيز ، المرجع السابق ، ص 212 .
[18] - محمد علي سويلم ، المرجع السابق ، ص 224 .

فالشرط الذي يتطلبه القانون عند إختيار هؤلاء المحلفين هو الإلمام بالقراءة والكتابة ، ولذلك فإن هناك قصورا في هذا الجانب ، فمجرد معرفة القراءة والكتابة دون معارف أخرى في المجال القانوني قد يقف حجرة عثرة في وجه تحقيق عدالة جنائية حقَ .[19]

إن العالم اليوم يسير بسرعة مذهلة نحوا رقمنة كل القطاعات الحيوية في شتّى مناحي الحياة ، ومن ضمنها قطاع العدالة الذي تعمل الكثير من الدول على عصرنته ورقمنته بهدف الوصول في يوم من الأيام إلى المحاكمة عن بعد باستعمال الوسائل الإلكترونية ، وذلك بالتزامن مع التطور الرهيب في حالات الإجرام الإلكتروني الذي أصبح يبدع في الأساليب والوسائل الجرمية ، وذلك باستخدام التكنولوجيات الإلكترونية .

فكيف بنا ونحن على هاته الحال نبقي على نظام المحلفين ضمن تشكيلة أهم المحاكم وهي المحاكم الجنائية دون النظر حتى في تشديد الشروط العلمية لاختيارهم .

المطلب الثالث : سهولة التأثير على المحلفين .

كما هو معلوم فإن المحاكمات الجنائية تقوم على مبدأ المرافعة الشفوية لكل أطراف الدعوى ، والتي تعني حضور أطراف الخصومة وسماع أقوالهم ومناقشاتهم في كل دليل يقدمونه حتى يتمكن الخصوم من الدفاع عن أنفسهم في مواجهة الشهود ، فلا يكتفي خلال مرحلة المحاكمة بالتحقيقات الإبتدائية .[20]

إذ لا يجوز لأعضاء المحكمة مقاطعة المرافعات ذات الصلة بالدعوى العمومية ويجب مواصلتها إلى أن تنتهي القضية بالحكم .[21]

ولأن المتهم ودفاعه الذي يكون حريصا عليه يقدمون في الكثير من الحالات مرافعات بلغة جذابة ورنانة تستعطف قلوب السامعين ، وإذا كان القضاة المتخصصون ينظرون إلى هاته المرافعات من الجانب القانوني ، ولا يتأثرون كثيرا بعبارات الاستعطاف ، فإن المحلفين بخلاف ذلك قد تستهويهم الكلمات العاطفية التي تدخل فيها مناشدات الرأفة والرحمة ومحاولة المتهمين الظهور بمظهر البريء المظلوم وهذا ما يؤثر في نفوس المحلفين ، وبالتالي يتبلور في إقتناعهم الشخصي .

ولأن الحكم يصدر بالتصويت السري وبأغلبية الأصوات فكفة المحلفين ترجح عن كفة القضاة لأن عددهم أكبر ، مما يساهم أحيانا في تبرئت المذنب .

---

[19] - أنظر هامش رقم (3) ، بن أحمد محمد ، المرجع السابق و ص 173 .
[20] - محمد حزيط ، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، ط01 ، دار هومة ، الجزائر ، 2013 ، ص 304 .
[21] - جمال نجيمي ، قانون الإجراءات الجزائية الجزائري على ضوء الإجتهاد القضائي ، ط 03 ، دار هومة ، الجزائر ، 2017 ، ص 47 .

وقد يحدث العكس بحيث يتم إدانة متهم بريء عندما لا يتمكن من الدفاع عن نفسه أو وجود ضعف وقصور في مرافعات محاميه وعدم جديته في تقديم أدلة إثبات براءة موكله .

ويعاب على المحلفين أيضا سهولة تأثرهم بوسائل الإعلام وضعفهم أمام ما يسود الرأي العام من شائعات ، بحيث أنهم يتأثرون بما تبثه وسائل الإعلام المرئية أو التعليقات الصحفية التي يعين للفصل فيها.[22]

المطلب الرابع : الطبيعة المؤقتة لمحكمة الجنايات.

محكمة الجنايات لا تتميز بالثبات والإستقرار من حيث تكوينها بل إنها تعتبر محكمة مؤقتة ، ويرجع السبب في ذلك إلى عدة أمور أهمها : ظروف وطبيعة العناصر المكونة لها .

سواء تعلق الأمر بالعنصر القضائي (المستشارين) الذين يتم تعيينهم من جهات قضائية أخرى يعملون فيها ، أو تعلق الأمر بالعنصر غير القضائي وهو هيئة المحلفين التي ينتمي أعضائها إلى مجالات مهنية مختلفة ولا يمكن تعطيلهم عن أعمالهم أو وظائفهم الأساسية لمدة طويلة ، ومن ثم لزم ان يكون دور إنعقاد محكمة الجنايات لفترة محدودة .[23]

فطبيعة هذا التشكيل المختلط لمحكمة الجنايات أدى إلى فرض الطابع المؤقت لمحكمة الجنايات فهي تنعقد في دورات محددة ، أي تعمل بنظام الدورات وفي كل دورة يتم تجديد هيئة المحكمة وذلك بتعيين القضاة المستشارين واختيار المحلّفين الشّعبيين من القائمة السّنوية الموضوعة مسبقا ، إذ يتم إختيار المحلفين عن طريق القرعة ، حيث يتم سحب أسمائهم من قائمة الدورة التي تتشكل أصلا عن طريق القرعة من القائمة السنوية [24] ، وهذا طبقا للمادتين 264 ، 266 ق إ ج .[25]

ولما كانت طريقة إختيار المحلّفين الشّعبيين تمر بإجراءات معقّدة فإنّها تؤثر على ديمومة إنعقاد محكمة الجنايات ، ويتّضح ذلك عند القيام بالإجراءات التحضيرية لانعقاد محكمة الجنايات وما تتطلّبه من إجراءات ووقت ، أو عند مباشرة محكمة الجنايات لأعمالها وعند غياب بعض المحلفين عن الجلسات وعدم انضباطهم في حضور الجلسات ، مما يؤدي إلى القيام بإجراءات أخرى لإستخلافهم ، وهذا ما يؤثر على بطئ المحاكمة

[22] - زليخة التيجاني ، المرجع السابق ، ص 124 .
[23] - بلال الموينى ، الإستئناف في الجنايات – دراسة عملية مقارنة - ، ط 01 ، مطبعة اسبارطيل ، طنجة ، المغرب ، 2013 ، ص 82 .
[24] - شهرزاد دليح ، محكمة الجنايات في التشريع الجزائري على ضوء التعديل الجديد ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2020 ، ص 36 .
[25] - أنظر : نص المادتين 264 ، 266 ، القانون 17 / 07 ، المرجع السابق .

وتأخرها ، وبالتالي إهدار مبدأ سرعة الفصل في القضايا من أجل إظهار الحقيقة وتحقيق العدالة لصالح المتّهم والمجتمع على السواء .

الخاتمة:

بعد عرضنا للحجج والمبررات التي يسوقها كل اتجاه من الاتجاهيين سواء المؤيد للإبقاء على نظام المحلفين الشعبيين في تشكيلة محكمة الجنايات أو الرافض لهذا النظام نتوصل إلى المفاضلة بينهما من خلال مزايا وعيوب هذا النظام التي تبينت لنا عند مناقشة مبررات الطرفين .

ونظرا للواقع القضائي الميداني الذي يكشف حقيقة راسخة تتمثل في أن نظام المحلفين هو نظام قديم جدا قام على فكرة الحقيقة المطلقة التي ترى بأن السلطة الشعبية مقدّسة لأنها مستمدة من سلطة الإله .

فاكتسبت محكمة الجنايات حماية تاريخية ، باعتقاد الفرنسيين على مر التاريخ أن الأحكام الصادرة من محكمة مشكّلة من هيئة المحلفين ، لا يجوز الطعن على أحكامها ، باعتبار أن كلمة الشعب لا يجوز أن ترد ، فالشعب صاحب السيادة لا يخطأ .[26]

غير أن هذه المفاهيم أصبحت بالية وغير ذي معنى ، فالواقع الميداني يثبت ذلك في أكثر من موضع بما لا يسع المجال لذكرها في هذا الموضع ، والتي تقوم على الأخطاء الكثيرة والمتكررة لمحاكم الجنايات في كثير من أحكامها ، والتي كانت عرضة للنقض بسبب مجانبتها للصواب في تطبيق القانون .

ونظرا للعيوب الكثيرة لنظام المحلفين الشعبيين وتأثيراته السلبية على فكرة تحقيق المحاكمة العادلة التي تقوم على سرعة الفصل في القضايا وضمن آجال معقولة ، وهذا الأمر لا يتأتى إلا بجود قضاء جنائي متخصص ، فالتشكيل المختلط لمحكمة الجنايات يتطلّب جهدا ووقتا وإجراءات معقدة تطول معها مدة المحاكمة ، وهذا ما يؤدي إلى الإضرار بالمتهم والمجتمع على السواء لأنه يؤدي إلى التأثير في الأدلة أو تلاشيها تماما وهذا بدوره يؤدي إلى تأخير ظهور الحقيقة .

وعلى إثر هاته النتائج المتوصل إليها ندعوا اللجنة الوطنية المكلّفة بإعداد اقتراحات التعديل الدستوري القادم إلى ضرورة اقتراح مراجعة المبدأ الدستوري الذي تضمنته المادة 146 من الدستور والذي في اعتقادنا كان هو الأساس الدستوري الذي استند إليه المشرع الجنائي في الأخذ بنظام المحلفين الشعبيين ضمن تشكيلة محكمة الجنايات .

[26] - أحمد هندي ، مبدأ التقاضي على درجتين – حدوده وتطبيقاته في القانون المصري والقانون الفرنسي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1992 ، ص 36 .

والغالب في الأمر أن المشرع الجنائي لم يكتفي بإشراك المحلفين الشعبيين في هيئة محكمة الجنايات بل عزّز مكانتهم بترجيح كفتهم العددية (04) على كفة القضاة المتخصصين (03) ، مما يفقد محكمة الجنايات وقارها وهيبتها القضائية ، ويضفي عليها الطابع الشعبي أكثر من الطابع القضائي .

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية .

1. الدستور الجزائري لسنة 1996 ، وآخر تعديل له بالقانون رقم 16 / 01 المؤرخ في 06 مارس 2016 ، الجريدة الرسمية ، عدد 14 ، سنة 2016 .
2. الأمر 15 / 12 المتعلق بحماية الطفل ، المؤرخ في 15 / 07 / 2015 ، الجريدة الرسمية ، عدد 39 ، سنة 2015 .
3. قانون عضوي رقم 04 / 11 ، مؤرخ في 06 / 09 / 2004 ، يتضمن القانون الأساسي للقضاء ، الجريدة الرسمية ، عدد 57 ، سنة 2004 .
4. القانون رقم 16 / 01 المؤرخ في 06 مارس 2016 ، الجريدة الرسمية ، عدد 14 ، سنة 2016
5. القانون رقم 17 / 06 ، المؤرخ في 27 مارس 2017، المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 04 / 11 ، الجريدة الرسمية ، عدد 20 ، سنة 2017 .
6. القانون رقم 17 / 07 ، المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية ، المؤرخ في 27 مارس 2017 ، الجريدة الرسمية ، عدد 20 ، سنة 2017 .

ثانيا: الكتب .

1. أحمد هندي ، مبدأ التقاضي على درجتين – حدوده وتطبيقاته في القانون المصري والقانون الفرنسي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1992.

2. أسامة حسنين عبيد ، محكمة الجنايات المستأنفة ، طبعة أولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2009.

3. بلال الموييني ، الإستئناف في الجنايات – دراسة عملية مقارنة – ، ط 01 ، مطبعة اسبارطيل ، طنجة ، المغرب ، 2013 .

4. بن أحمد محمد، التقاضي على درجتين في الجنايات بين الواقع والقانون ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2017 .

5. جمال نجيمي ، قانون الإجراءات الجزائية الجزائري على ضوء الإجتهاد القضائي ، ط 03 ، دار هومة ، الجزائر ، 2017 ، ص 47 .

6. زليخة التيجاني ، نظام الإجراءات أمام محكمة الجنايات – دراسة مقارنة – ، دار هومة ، الجزائر ، 2015 .

7. سعد عبد العزيز ، أصول الإجراءات أمام محكمة الجنايات ، دار هومة ، الجزائر .

8. شهرزاد دليح ، محكمة الجنايات في التشريع الجزائري على ضوء التعديل الجديد ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2020 ، ص 36 .

9. عبد الله اوهايبية ، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، ج02 ، دار هومة ، الجزائر ، 2018 ، ص 89 .

10. عمرو محمد فوزي أبو الوفاء ، التقاضي على درجتين في الجنايات – دراسة مقارنة –، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2016 .

11. محمد حزيط ، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، ط01 ، دار هومة ، الجزائر ، 2013 ، ص 304 .

12. محمد علي سويلم ، الإصلاح القضائي – إستئناف أحكام الجنايات – ، دار المطبوعات الجامعية ، مصر ، 2014.